● للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

أمة 2016

المجلس السابق لم يكن على مستوى الطموحات وكان مجلساً بصاماً

ساير الظفيري: الاستجوابات المقدمة كانت مسرحية هزلية

موسى أبو طفرة

انتقد مرشح الدائرة الرابعة ساير البعيجان الظفيري أداء المجلس السابق حكومة وبرلمانا، مؤكدا انه لم يكن على مستوى طموح الشارع الكويتي وانه جاء في حين غفلة بعد قرار مقاطعة الأغلبية السابقة، معتبرا ان قرار عدولهم عن المقاطعة الأخير خطوة جيدة في طريق تصحيح المسار.

وقال الظفيري في حوار صحافي مع «الأنباء»: ان السبب في ضعف الأداء الحكومي هو عدم متابعة رئيس الوزراء لأداء وزرائه، مشيرا الى ان بعض الوزراء لا يعلم عن وزارته شيئا فتقوم بإدارتها أطراف معينة، لافتا الى انه لولا تدخل الديوان الأميري لما رأينا المشاريع الأخيرة مثل مستشفى الجهراء والطرق وغيرها والى تفاصيل الحوار:

ما رأيك في أداء المجلس السابق حكومة وبرلمانا؟

● **في الحقيقة ان المجلس السابق ولمدة 3 سنوات لم يحقق طموحات الشارع الكويتي، وهذا ليس كلاما بحكم ترشحي للانتخابات والمنافسة بيني وبينهم ولكن هذه حقيقة، وللأسف كان مجلسا بصاما، وحتى الاستجوابات التي قدموها كانت مضمونة من قبل الحكومة وكأنها مسرحية هزلية يضحكون بها على الشارع.**

ويبقى نواب المجلس إخواننا ونقدرهم ونحترمهم ولكننا ننتقد الأداء وليس الأشخاص، وبشكل عام كان المجلس صادما للشعب الكويتي.

ساير الظفيري

وبالنسبة للحكومة فوزراؤها إخوان لنا كذلك وخرجوا من بيننا، ولكن كان أداؤهم طوال الفترة الماضية مجرد أقوال لا أفعال، وأنا لا أتحدث فقط عن حكومات الشيخ جابر المبارك بل حتى الحكومات التي سبقتها، واليوم عندما يتحدثون عن التنمية دون ان يكون هناك برنامج عمل محدد المعالم لتحقيقها، ودون وضع خطط مرحلية لتحقيق الأهداف المرجوة من الخطة وليس هناك اي تقرير من الحكومة بهذا الشأن.

ويبقى الأداء ضعيفا وللأسف ان الوزراء بعيدون كل البعد عن وزاراتهم، حيث تدار الوزارة من قبل أشخاص احيانا حتى من خارج الوزارة، والكويت اليوم بلد رائع في ظل الوفرة المالية والقيادة السياسية المحنكة، ولكن ما ينقصنا هو الفعل وليس القول.

في ظل توافر الاستقرار السياسي والوفرة المالية والمجلس المتعاون خلال المجلس الماضي، ما تفسيرك للأداء الحكومي الضعيف؟

● **أعتقد ان السبب عدم وجود تنسيق بين أطراف الحكومة نفسها، ولا أعلم إن كان رئيس مجلس الوزراء يعلم ما يقوم به الوزراء فيجب على الرئيس ان يحاسب الوزير الذي بدوره يقوم بمحاسبة الوكيل في الوزارة.**

وللأسف ان رئيس الوزراء يضع ثقته في الوزراء دون ان تكون هناك محاسبة ومتابعة مستمرة، وبشكل عام مادام اداء الحكومة سيئا فهذا يعني ان رئيس الوزراء لا يدير الأمر بالشكل الصحيح.

وحتى المشاريع التي رأيناها في الفترة السابقة مثل مستشفى الجهراء ومستشفى جابر والطرق الحديثة جاءت من قبل الديوان الأميري.

إذا اتفقنا أن أداء الحكومة سيئ وسبب استمرارها هو وجود مجلس ضعيف، وبالتالي السؤال هو: لماذا تتكرر نفس الاسماء في كل مجلس اذا كان المجلس لا يحقق الطموح؟

● **بالنسبة للمجلس الماضي فهو جاء في غفلة، وللأسف أن أداءه كان صفرا، وبالنسبة لحديث رئيس المجلس السابق بأن مجلسه كان أكثر المجالس بالنسبة لعدد التشريعات، فإن تلك التشريعات والقوانين تم سلقها وإقرارها من دون دراسة. ولو حالفني الحظ في الوصول الى المجلس المقبل، فسأطالب بإعادة فتح جميع التشريعات في المجلس السابق وإعادة دراستها، وإلغاء جميع القوانين التي جاءت لتحقيق مصالح شخصية على حساب الوطن، والمجلس الماضي كان فرصة للمتنفذين على طبق من ذهب وحاولوا استغلالها.**

أما بالنسبة للمجالس السابقة فإن الأداء يقاس نسبيا، فهناك من يراه سيئا والبعض يراه جيدا.

ما قراءتك للمرحلة السابقة من خلال مقاطعة المعارضة، وتوقعاتك للمرحلة المقبلة بعد مشاركتهم من جديد؟

● **الشارع الكويتي كان رافضا للصوت الواحد ونزل الى الشارع للاعتراض عليه، ولكن بعدما حصنت المحكمة الدستورية القانون لم يكن من الحصافة الاستمرار في المقاطعة ومعاندة الحكومة، ودائما كنت أطالب باحترام قرار القضاء بتحصين القانون، ثم نحاول تغيير الأمر من خلال المجلس عن طريق الادوات الدستورية، والقضية ليست قضية عناد بقدر ما هي التحرك من خلال الدستور لتحقيق ما يسعى اليه الشارع.**

وأعتقد أن الخطأ الاكبر خلال الفترة الماضية هو قرار المقاطعة، والدليل وجود المجلس السابق الضعيف، واليوم أعتقد أن قرار مشاركة أغلب المقاطعين هو تصحيح للمسار، ولو كان اليوم هناك من يرغب في الاستمرار في المقاطعة فأعتقد أنه خلال الانتخابات المقبلة لن يكون هناك من يتحدث عن المقاطعة، ويبقى أن تصحيح الخطأ أفضل من الاستمرار فيه والمكابرة.

كم تتوقع نسبة التغيير في المجلس المقبل، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد؟

● **أتوقع أن تصل نسبة التغيير الى 60٪، خاصة في الدوائر الخامسة والرابعة والثالثة، بنسب متفاوتة فيما بينها، لأن الشارع الكويتي غير راض عن أداء المجلس، وكثير من الاسماء التي قررت الترشح للانتخابات الحالية لها وضعها وقبولها من الشعب الكويتي.**

القضايا والملفات التي يعاني منها البلد تتكرر في كل انتخابات، متى سنرى حلولا ومعالجة فعلية لتلك الملفات، وما الاسباب في تأخر معالجتها؟

● **في الواقع ليست هناك قضية ليس لها حل، ولكن السؤال هو: هل هناك رغبة فعلية في الحل، واليوم الدولة تعاني من مشاكل في الصحة والتعليم والاسكان، وهذه الملفات خطيرة جدا ومهمة للبلد، ولا يمكن أن يتم تركها لمزاجية بعض الوزراء، ويفترض معالجتها من خلال خطة دولة عامة، ولا يؤثر ذلك بوجود الوزير أو رحيله.**

وبالنسبة لقضية التعليم فهي تنعكس على البلد بشكل عام، ومن خلال هذا الملف تحدد الدولة ماذا تريد، هل تريد أن تكون بلدا تجاريا أو صناعيا أو غير ذلك، ولدينا أمثلة كثيرة في هذا الاتجاه مثل دول شرق آسيا التي تطورت بشكل كبير بعد تطوير التعليم.

وكذلك بالنسبة للصحة وما تعانيه من مشاكل دون أن تكون هناك خطة واضحة، وأغلب الحلول التي تطرح في المجلس مجتزأة مثلما تم مع قانون التأمين الصحي للمتقاعدين، ويجب أن تعمل الحكومة على تطوير الخدمات الصحية بداية من خلال تحويل المستوصفات الى مستشفيات مصغرة تضم أقساما متعددة وعيادات خارجية.

أما فيما يخص قضية الاسكان فهي تحتاج أيضا الى خطة دولة، فهل يعقل شعب من دون إسكان؟! واليوم الحلول لمعالجة هذا الملف تتم على استحياء، وربما تكون هناك ضغوط من أطراف معينة لتأخير الحلول في هذا الملف.

خلال المجلس السابق أقرت قوانين كانت مثار جدل، مثل البصمة الوراثية وتمديد مدة الحبس الاحتياطي، ما تعليقك على تلك القوانين؟

● **بالطبع نحن ضد قانون البصمة الوراثية، ونشكر صاحب السمو الأمير الذي أمر بإعادة النظر في هذا القانون، واليوم حتى الدول الغربية تراجعت عن تطبيق هذا القانون مثلما تم في بريطانيا بعد تطبيقه بـ 4 أشهر.**

وبالنسبة لقانون الحبس الاحتياطي فأنا ضد التعسف، ولكن مع تطبيق القانون، واليوم اذا كانت وزارة الداخلية ترى أن مدة الحجز غير كافية، فيجب عليها أن تقدم أسبابا ومبررات مقنعة للمجلس، ويجب أن يتم تحديد مدة الحجز وفقا للقضية ونوعها ولا يكون ذلك الأمر مزاجيا وفق أهواء بعض المحققين أو الضباط، بل يجب وضع ضوابط محددة لتنظيم العملية.

خلال المجلس الماضي زادت الحكومة أسعار البنزين ورفعت تعرفة الكهرباء وكانت تهدد برفع الدعم عن سلع وخدمات أخرى، ما تعليقك؟

● **أعتقد أنه بدلا من رفع الأسعار وتقليص الدعم يجب على الحكومة تغيير نمط الاستهلاك لدى الشعب الكويتي من خلال خلق مواطن منتج وأجيال تعتمد على نفسها.**

وكذلك يجب إيجاد مصادر دخل بديلة وعدم الاستمرار في الاعتماد على النفط فقط، والحكومة تحججت بانخفاض أسعار البترول لتمرير قوانينها وقراراتها بتقليص الدعوم.

اليوم البلد يعاني من مشاكل في التركيبة السكانية، حيث أصبح المواطن الكويتي أقلية في بلده، ما تعليقك؟

● **السبب في مشاكل التركيبة السكانية المحاباة في تطبيق القانون، حيث نرى أن كثيرا من المتنفذين يجلبون العمالة بالآلاف ويرمونهم في الشارع بتسهيل من الحكومة، وفي نفس الوقت يتشددون بالقانون على المواطن البسيط.**

أخيرا، هل أنت متفائل من المرحلة المقبلة؟

● **التفاؤل يبقى موجودا، ونحن لا نتحدث عن السلبيات حتى نعطي انطباعا سيئا، بل على العكس، نحن ننتقد أداء فقط من باب حبنا وحرصنا على ديرتنا، ونتمنى من الشعب الكويتي حُسن الاختيار، وأن يأتينا رئيس حكومة يُحسن اختيار وزرائه.**

مرشح الدائرة الثالثة أكد أن مرحلة الاعتماد على النفط يجب أن تنتهي

البابطين لـ «الأنباء»: وثيقة الإصلاح الاقتصادي جباية على المواطن

سلطان العبدان

شدد مرشح الدائرة الثالثة عبدالوهاب البابطين على ضرورة إيصال المرشح القوي الأمين المدافع عن الدستور والمحافظ على المال العام، مشيرا الى ان المجلس السابق والحكومة ضيقوا على المواطنين من خلال وثيقة الإصلاح الاقتصادي، معتبرا إياها وثيقة جباية على المواطنين.

وقال البابطين في لقاء أجرته معه «الأنباء» إن التشريعات الصادرة عن المجلس السابق أقرت للانتقام من الخصوم السياسيين، مشيرا الى ان تعديل قانون الحبس الاحتياطي ردة تشريعية وخروج عن مفهومه الصحيح، وتطرق الى العديد من الموضوعات تحدث عنها خلال السطور التالية:

مرشح الدائرة الثالثة عبدالوهاب البابطين

عبدالوهاب البابطين متحدثا للزميل سلطان العبدان (إسماعيل عبدالقادر)

ما سبب خوضك للانتخابات؟

● **في بداية هذا اللقاء أتقدم بخالص العزاء لأسرة الصواغ الكريمة بوفاة الأخ الفاضل الوطني فلاح الصواغ غفر الله له.**

الكويت عاشت مرحلة حرجة في الفترة السابقة سواء على المستوى الاقليمي والاحداث الاقليمية، وهناك بعض الحوادث الارهابية التي حصلت في الكويت ومنها تفجير مسجد الإمام الصادق ونتيجته كانت سقوط عدد من الضحايا الكويتيين في حادثة غريبة على المجتمع الكويتي وبشكل عام ومستنكرة وغير متوقعة ونتقدم بالتعازي لأهالي الضحايا الذين وقعوا في تفجير مسجد الإمام الصادق وفي القادم من الايام نحن بحاجة الى نوع من الحذر والانتباه ليتحقق الاستقرار والأمن والملف الأمني مهم جدا في المرحلة المقبلة، وكذلك ملف الوحدة الوطنية والاهتمام بالشأن الداخلي وترتيب البيت الداخلي، وهذه من أهم الاسباب التي جعلتنا نفكر في خوض الانتخابات.

وكذلك مرسوم الحل تضمن أننا أمام تحديات أمنية قادمة وعلينا الانتباه لهذا الملف ويكون هناك رجال قادرون على التعامل مع الملف الأمني وكذلك الجانب الاقتصادي والمالي، ونحن نمر بوضع اقتصادي يجب أن نعمل على إصلاحه والوضع المالي متين في الكويت ونحن بحاجة الى أن نوجه تلك الاموال نحو أوجه الصرف الصحيحة، وأن نوقف الهدر في المال العام ونحارب الفساد الموجود الآن لكي نستطيع أن ننهض بالاقتصاد الكويتي والمحافظة على المتانة المالية للدولة.

ماذا ستقدم في الجانب الأمني وكذلك الجانب الاقتصادي؟

● **لنتحدث بصراحة المجلس السابق أقر مجموعة من التشريعات التي من المفترض ألا تقر بالشكل والطريقة التي أقرت بها، وأعتقد أن بعض التشريعات لم تكن هناك حاجة فعلية لإقرارها سوى الانتقام من الخصوم السياسيين، وعلى سبيل المثال قانون الحبس الاحتياطي الذي تم تعديله في مجلس فبراير 2012 وهذا إنجاز بتخفيض المدة ومنظمات حقوق الانسان كانت دائما تنادي الكويت بتخفيض مدة الحبس الاحتياطي، وفي المقابل تمت إعادة عدد أيام الحبس الاحتياطي 21 جعلنا نتجه باتجاه آخر، وهذه ردة تشريعية والحبس الاحتياطي بدأ يخرج عن مفهومه الصحيح وإن كانت هناك قضية رأي معينة وهي تهمة مثبتة، فما الداعي لحجز المتهم احتياطيا على ذمة القضية والمكان معلوم وبعض الناشطين يسلمون أنفسهم طواعية للجهات المختصة، فهل هذا يخشى هروبه وعدم تطبيق الشروط المعنية في الحبس الاحتياطي بالطريقة المفترض أن نسير عليها، الأمر الذي يتطلب أن تجرى عليه تعديلات ويحدد بجرائم معينة، وأنا مع مبدأ تقليص المدة ونحن بحاجة لرفع كفاءة الجهاز الأمني حتى ولدينا في الكويت رجال أمن متميزون جدا قائمون بدورهم على أكمل وجه، ونحييهم على ما يقومون به من جهود ونعتقد أن بالإمكان تطوير هذا الجهاز بشكل أكبر وهم بحاجة للتركيز على الجانب التكنولوجي بشكل أكبر ونحن بحاجة للانتقال لمرحلة أخرى ونبتعد عن الاوراق، ولابد من تطوير النظام العام في مؤسسات الدولة.**

ما رأيك في المجلس السابق؟

● **هناك استياء عام من أداء المجلس السابق بكل تصرفاته ولا أستثني شيئا، وهل يعقل أن 75٪ من تشريعات المجلس مقدمة كمشاريع بقوانين من الحكومة وبقية المشاريع موجودة في الادراج إلا ما ندر؟! ونحن نريد أن نكون منصفين فهناك قانون المحكمة الدستورية وهو قانون متميز والمجلس بالمجمل هو مجلس سيئ إن كنت سأذكر حسنة فهو قانون المحكمة الدستورية فقط، والمجلس كان موجها تشريعيا ومنعدما رقابيا، وتغيير الوزراء هو نظام طبيعي والحكومة هي من غيرت الوزراء وهناك أبعاد أخرى مرتبطة بتغيير الوزراء وأنا باعتقادي لم يكن لدينا مجلس حتى يكون لدينا تغيير أو عدم تغيير. ومع احترامي للجميع هل من المعقول شطب الاستجوابات في بداية المجلس؟ وباعتقادي أن الدستور أعطى النائب الواحد الحق في استجواب الوزير ونحن لا نتحدث عن طرح ثقة، وبما أن الدستور أعطى النائب الحق فعلى الوزير أن يستجيب ولماذا كل هذا الخوف من الاستجواب وهو عبارة عن سؤال مغلظ، ولكن للأسف أصبح الاستجواب مفهوما للانتقام وهذا خاطئ وبنهاية الامر مجلس الوزراء مواطنون كويتيون تحملوا المسؤولية ومن لا يعمل لا يخطئ ومن يعمل يخطئ ومن يقبل أن يكون في هذا المركز فعليه تحمل مسؤولياته.**

وهناك مصيبة أخرى هل يعقل أن 16 وزيرا يشاركون في شطب الاستجواب وهم لا يصوتون على طرح الثقة؟ ومن غير المعقول التصويت على طلب حكومي غير دستوري، وعندما يقدم الطلب برفع الاستجواب من جدول الأعمال أو شطب بعض المحاور تتم الموافقة عليه، فهذه إساءة مباشرة لحقوق النائب الدستورية وانعكس ذلك على الاساءة للشعب الكويتي كافة وما سُنّ هو سنة خبيثة ومحاولة صريحة للقضاء على الدور الرقابي للنائب، وبنهاية الأمر الكويت فوق الجميع وكلنا خطاؤون، وخير الخطائين التوابون ولا مشكلة عندما يخطئ أحدهم ويعترف بذلك، وهذه شجاعة وإذا أخطأنا يجب أن نعتذر وما حدث كان أبعد ما يكون عن تطبيق اللائحة والدستور، وبهذه المناسبة نحن ننتقد أداء ولا ننتقد أشخاصا وللجميع احترامه ونعمل لمصلحة الكويت.

وأوجه تحية كبيرة للنواب الذين قدموا استقالاتهم انتصارا للدستور، وأعتقد عندما يتم سلب وظيفة النائب الحقيقية المتمثلة بالتشريع والرقابة يجب عليه ألا يقبل على نفسه وبالتالي قرار الاستقالة قرار شجاع ووظيفة النائب الحقيقية الرقابة قبل التشريع، لأن الحكومة لديها القدرة على التشريع ولكنها لا تملك القدرة على المحاسبة وعندما يسلب منه هذا الحق عليه أن ينتصر للأمة والدستور واستنكر أيضا ما قيل عن النواب المستقلين وما وجه لهم من اتهامات وأقول محشومين عما وجه لكم من اتهامات وأتمنى لنفسي النجاح وأتمنى كذلك أن يصل الاخيار والرجل القوي الأمين الذي يدافع عن الدستور ويحافظ على المال ويصون كرامات الناس وحرياتهم وأتمنى أن يصل من هو خير من عبدالوهاب.

هل ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد قادران على كبح جماح الفساد؟

● **ديوان المحاسبة يقوم بدور جيد في هذا الاتجاه ولكن بنهاية الأمر هي جهة ترفع توصيات وتقارير غير ملزمة وديوان المحاسبة لا يحق له التحويل للنيابة بشكل مباشر، وبالتالي تقع التقارير بيد الوزراء والنواب ويجب على النائب أن يتخذ خطوات فعلية إن وجد ملاحظات.**

وهيئة مكافحة الفساد مرت بمخاض عسير ولكن لم نسمع أن هناك مسؤولا فاسدا تحول عن طريق هيئة مكافحة الفساد وبالتالي على هذه الهيئة دور عظيم والمسؤولون بالكويت بشكل عام منهم الأخيار ومنهم من تجب محاسبته وأبرزها قضية التأمينات، وهل يعقل شخص يجلس 28 سنة لنكتشف أخيرا بعد محاولات د.فهد الراشد بكشف الصندوق الأسود؟ وأحيي د.فهد على دوره الوطني وبالمقابل نتمنى أن يكون فهد الراشد مثالا.

ماذا عن الملف الاسكاني، هل تم الانجاز بهذا الملف؟

● **هذا الملف في ظل الأوضاع الحالية لا اعتقد ان الحل يكمن في توزيعات على الورق والتسلم بعد 5 سنوات وهذا تخدير للمشكلة وليس العلاج وبالتالي اذا لم تكن هناك رؤية كاملة شاملة لهذا الملف تحديدا لمعالجته بأسرع وقت فنحن أمام كارثة بسبب زيادة عدد المتزوجين وجميعنا شاهد ما حصل في شمال غرب الصليبخات والاشراف من قبل الهيئة على منازل لا تصلح للسكن.**

وبكل صراحة المواطن الكويتي ينتظر مدة طويلة للحصول على منزل وفي دول شقيقة ككقطر والامارات يحصل على منزله بعد سنة بحد أقصى وهذا تقدير للمواطن، والدستور نص صراحة على ضمان رفاهية الشعب وبالتالي نحن بحاجة الى اعادة النظر في هذا الملف والتركيز على القضية من منظور آخر ونشكر هذا السعي ولكن نعتقد أنه غير كاف.

والحلول بهذا الملف سهلة جدا لأن الأرض متوافرة وكذلك الأموال فالمشكلة في سوء الادارة وتقليص المساحات غير مقنع لأننا نملك مساحات فضاء واسعة في الكويت وأحيانا نحن بحاجة إلى منطق وفي زاوية أخرى بعض التوزيعات في مناطق نسميها نائية مثلا مشروع الوفرة أقرب الى مستشفى العدان في حال وجود حالة طارئة وكذلك المرافق العامة ولابد من تهيئة الأرضية المناسبة لإقامة المشروع ويجب علينا تفعيل فكرة مراكز خدمة المواطن بمفهوم أشمل وأوسع ونجعلها في كل مكان بالكويت.

كيف ترى معالجة العجز في الميزانية؟

● **هناك عجز دفتري محاسبي موجود وهو عجز نظري على الورق فقط والمقارنة بين ايرادات الدولة ومصروفاتها يصبح هناك عجز يتغير حسب سعر برميل النفط بالارتفاع والانخفاض وكل الميزانية تعتمد على سعر برميل النفط، ومرحلة الاعتماد على النفط يجب ان تنتهي بطريقة سليمة وبالتالي هناك انواع كثيرة ولكن بسبب غياب الرؤية وضعنا وثيقة الاصلاح الاقتصادي وهي وثيقة جباية أموال المواطنين وضعناها بشكل خاطئ ولا يجوز ان نذهب مباشرة للمواطن البسيط ونستنزف ثرواته ويجب أولا ايقاف الهدر، وخير مثال على ذلك العلاج بالخارج يقفز العدد من 3 آلاف حالة الى 11 ألف حالة سنويا حسب الارقام المعلنة وتبلغ تكلفة العلاج بالخارج أكثر من 700 مليون دينار ونحن نتحدث عن أرقام لم يتم نفيها فهذا تنفيع لنواب ووزراء وبعض المتنفذين بالدولة واذا كان بهذه الاتجاه المفروض الوزير لا يجلس بمكانه يوما واحدا وهناك تفسير آخر انه انتشر عندنا في الكويت وباء وأدى الى ارتفاع عدد الحالات وبالتالي يجب على وزير الصحة تحمل مسؤولية الوباء ويصعد المنصة ويحاسب ونحن نتحدث عن الوزير كمنصب سياسي. واذا اوقفنا الهدر والفساد نستطيع أن نقوم بالتنمية الصحيحة وما يسمى بوثيقة الاصلاح الاقتصادي أتت بتناقض تام خصوصا في ايقاف انشاء الهيئات والاتجاه نحو دمجها ولكن آخر سطر تضمن إنشاء مؤسسة الكهرباء والماء، وهناك تصريح قبل شهر لاحد الوزراء يتحدث عن انشاء هيئة السياحة. وبالتالي لا تطالبني بتطبيق أمر أنت لا تطبقه على نفسك والحكومة ذهبت مباشرة لاستفزاز المواطنين عن طريق البنزين.**

والحكومة تتأخر حتى في تنفيذ المشاريع وهناك تأخير في مستشفى جابر ونستطيع عمل مستشفيين مماثلين لمستشفى جابر في ميزانية العلاج بالخارج لعام واحد فقط ومن المخجل مشاهدة مواطنين كويتيين يتعالجون في الممرات بسبب الطاقة السريرية.